

Final Project 2

PMG 497

نموذج المشروع النهائي ٢

عنوان المشروع دور إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك التجارية

أسم الطالب
نوره فيصل العتيبي
المشروع النهائي- ٢
كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف
د.
عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

التاريخ- الفصل الدراسي

الشكر والتقدير

الإهداء

مستخلص الدراسة

الهدف:

المنهجية:

النتائج:

التطبيقات والأهمية:

الكلمات المفتاحية:

جدول المحتويات

٢	الشكر والتقدير.....
٣	الإهداء.....
٤	مستخلص الدراسة.....
٧	١. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....
٨	١,١. المقدمة:.....
٩	١,٢. مشكلة الدراسة.....
٩	١,٢,١. فجوات على المستوى النظري.....
١٠	١,٢,٢. فجوات على المستوى التطبيقي.....
١٠	١,٣. أهمية الدراسة.....
١٠	١,٣,١. على المستوى النظري:.....
١١	١,٣,٢. على المستوى التطبيقي:.....
١١	١,٤. أسئلة الدراسة.....
١١	١,٥. أهداف الدراسة.....
١٢	١,٦. فرضيات الدراسة.....
١٢	١,٧. نموذج الدراسة.....
١٢	١,٨. الدراسة الميدانية.....
١٣	١,٩. مخطط المشروع.....
١٤	٢. الفصل الثاني: الدراسات السابقة.....
١٥	٢,١. المقدمة:.....
١٥	٢,٢. المتغير المستقل.....
١٦	٢,٣. المتغير التابع.....
١٧	٢,٤. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.....
١٨	٢,٥. الخاتمة.....
١٩	٣. الفصل الثالث: منهجية الدراسة.....
٢٠	٣,١. المقدمة.....
٢٠	٣,٢. التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث.....
٢١	٣,٣. تصميم البحث.....
٢١	٣,٤. مجتمع البحث وطرق وتقنيات أخذ العينات.....
٢٢	٣,٥. طريقة جمع البيانات.....
٢٢	٣,٦. أنواع البيانات.....

٢٢	٣,٧. إجراءات التحليل الإحصائي
٢٣	٣,٨. الخاتمة
٢٤	٤. الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج
٢٥	4.1. المقدمة
٢٥	4.2. توصيف عينة الدراسة (الإحصائيات الوصفية لعينة البحث)
٢٥	4.3. اختبارات الصدق والثبات للاستبيانات
٢٦	4.4. الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث (الإجابة على أسئلة البحث)
٢٦	4.5. اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج
٢٦	٤,٦. الخاتمة
٢٧	٥. الفصل الخامس: حدود البحث والتوصيات والاستنتاجات
٢٨	٥,١. حدود الدراسة والدراسات المستقبلية
٢٨	٥,٢. توصيات الدراسة
٢٨	٥,٣. الخاتمة
٢٩	قائمة المراجع
٣٠	الملاحق

جدول الأشكال

جدول الجداول

١. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

١.١. المقدمة:

يُعد القطاع المصرفي من أهم مكونات النظام المالي في أي اقتصاد معاصر، نظرًا لما يؤديه من دور محوري في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية، إضافة إلى مساهمته في تعزيز الاستقرار النقدي ودعم النمو الاقتصادي المستدام. فالبنوك التجارية لا تقتصر وظيفتها على منح الائتمان وتلقي الودائع، بل تمثل حلقة الوصل الرئيسة بين مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يجعل استقرارها المالي شرطًا أساسيًا لاستقرار الاقتصاد ككل. وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن قوة النظام المصرفي تُعد من أبرز محددات الاستقرار المالي، وأن أي اضطراب في أداء البنوك قد يؤدي إلى آثار ممتدة تمس مختلف الأنشطة (Mishkin, 2019). الاقتصادية

ومع التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في المجالات المالية والتكنولوجية، أصبحت البيئة المصرفية أكثر تعقيدًا وتشابكًا، وهو ما زاد من حجم المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية. فالتوسع في العمليات الائتمانية، والانفتاح على الأسواق المالية العالمية، واستخدام الأدوات المالية المشتقة، والاعتماد المتزايد على الأنظمة التقنية، جميعها عوامل أسهمت في تنوع المخاطر وتزايد حدتها. وتشمل هذه المخاطر مخاطر الائتمان الناتجة عن تعثر العملاء، ومخاطر السوق المرتبطة بتقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف، ومخاطر السيولة الناتجة عن عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، إضافة إلى المخاطر التشغيلية المرتبطة بالأخطاء البشرية أو الأعطال التقنية أو الاختراقات السيبرانية. وقد أظهرت الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ أن ضعف أنظمة إدارة المخاطر وعدم كفاية رأس المال قد يؤديان إلى انهيارات مصرفية واسعة النطاق تهدد الاستقرار المالي العالمي (Basel Committee on Banking Supervision, 2011).

وفي هذا السياق، برزت إدارة المخاطر المصرفية بوصفها نظامًا إداريًا متكاملًا يهدف إلى تحديد المخاطر المحتملة، وقياسها، وتحليلها، ومراقبتها، والتحكم فيها ضمن مستويات مقبولة تتماشى مع شهية المخاطر المعتمدة لدى البنك. ولا تقتصر إدارة المخاطر على الجانب الفني، بل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحوكمة المؤسسية والثقافة التنظيمية، حيث تتطلب وجود سياسات واضحة، وإجراءات رقابية دقيقة، ونظم معلومات فعالة تضمن توفر البيانات الدقيقة لاتخاذ القرارات السليمة. وقد أكدت لجنة بازل للرقابة المصرفية أن الإدارة السليمة للمخاطر تمثل أحد الأعمدة الرئيسة لتعزيز متانة البنوك وقدرتها على امتصاص الصدمات المالية (BCBS, 2019).

وعلى المستوى المحلي، يضطلع البنك المركزي السعودي بدور رقابي وتنظيمي محوري في تعزيز استقرار القطاع المصرفي في المملكة، من خلال تطبيق معايير كفاية رأس المال،

وإصدار التعليمات المتعلقة بإدارة المخاطر، وإجراء اختبارات الضغط الدوري، بما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية. وقد انعكس ذلك في تقارير الاستقرار المالي التي تشير إلى متانة البنوك السعودية وارتفاع مستويات الرسيلة والسيولة، إلا أن استمرار هذا الاستقرار يتطلب تطويراً مستمراً لأنظمة إدارة المخاطر لمواكبة المتغيرات الاقتصادية والتقنية.

وانطلاقاً من ذلك، تبرز أهمية دراسة دور إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك التجارية، بهدف تحليل طبيعة العلاقة بين كفاءة إدارة المخاطر ومستوى الاستقرار المالي، وقياس مدى إسهامها في دعم الأداء المصرفي المستدام وتقليل احتمالية التعرض للآزمات.

١,٢. مشكلة الدراسة

على الرغم من التطور الملحوظ في الأطر التنظيمية والرقابية المتعلقة بإدارة المخاطر في البنوك التجارية، فإن البيئة المصرفية لا تزال عرضة لتقلبات اقتصادية ومالية متسارعة، مما يفرض تحديات مستمرة أمام إدارات البنوك في تحقيق التوازن بين تحقيق الأرباح والمحافظة على مستويات مقبولة من المخاطر. وتشير الدراسات إلى أن ضعف التكامل بين سياسات إدارة المخاطر والاستراتيجية العامة للبنك قد يؤدي إلى قرارات تمويلية غير رشيدة، وارتفاع نسب التعثر، وتراجع مؤشرات الاستقرار المالي (Hull, 2018).

١,٢,١. فجوات على المستوى النظري

ورغم وفرة الأدبيات التي تناولت إدارة المخاطر أو الاستقرار المالي كلٌ بشكل منفصل، إلا أن الربط التحليلي المتكامل بين مختلف أبعاد إدارة المخاطر وتأثيرها المباشر على مؤشرات الاستقرار المالي ما يزال بحاجة إلى مزيد من البحث، خاصة في البيئة المصرفية العربية التي تختلف في بنيتها التنظيمية والاقتصادية عن البيئات الغربية التي أُجريت فيها معظم الدراسات.

١,٢,٢. فجوات على المستوى التطبيقي

فتبرز الحاجة إلى دراسات ميدانية تقيس مدى فعالية تطبيق سياسات إدارة المخاطر داخل البنوك التجارية، ومدى انعكاسها الفعلي على مؤشرات الاستقرار المالي، من خلال تحليل آراء العاملين في القطاع المصرفي وقياس العلاقة إحصائيًا بين المتغيرات.

وبناءً على ما سبق، يمكن صياغة السؤال الرئيس للدراسة على النحو الآتي:

ما دور إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك التجارية؟

١,٣. أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله، والمتمثل في إدارة المخاطر المصرفية ودورها في تعزيز الاستقرار المالي، وهو موضوع يحظى باهتمام متزايد في ظل التحديات الاقتصادية والتقلبات المالية العالمية. فاستقرار البنوك التجارية لا ينعكس على أدائها الداخلي فحسب، بل يمتد أثره ليشمل الاقتصاد الوطني ككل، مما يجعل دراسة العلاقة بين إدارة المخاطر والاستقرار المالي مسألة ذات أبعاد علمية وعملية مهمة..

١,٣,١. على المستوى النظري:

تنبع الأهمية النظرية لهذه الدراسة من سعيها إلى تعميق الفهم العلمي للعلاقة بين إدارة المخاطر والاستقرار المالي في البنوك التجارية، من خلال تقديم إطار تحليلي متكامل يجمع بين المفاهيم النظرية الحديثة والتطبيقات المصرفية المعاصرة. كما تسهم الدراسة في سد فجوة معرفية تتعلق بمدى تأثير أبعاد إدارة المخاطر المختلفة — مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية — على مؤشرات الاستقرار المالي بصورة شاملة، بدلاً من التركيز على بُعد واحد بمعزل عن الآخر. إضافة إلى ذلك، تعزز الدراسة الأدبيات العربية في مجال المخاطر المصرفية، خاصة في ضوء المعايير الدولية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، والتي أكدت أن الإدارة الفعالة (Basel Committee on Banking Supervision) للمخاطر تمثل حجر الأساس في تعزيز متانة النظام المصرفي كما تستند الدراسة إلى المفاهيم الاقتصادية المتعلقة (Banking Supervision, 2019). ، مما يربط بين الجانب النظري والتحليل (Mishkin, 2019) بالاستقرار المالي كما تناولها المؤسسي في القطاع المصرفي.

أما من الناحية التطبيقية، فتتمثل أهمية الدراسة في إمكانية الاستفادة من نتائجها في تحسين كفاءة أنظمة إدارة المخاطر داخل البنوك التجارية، من خلال تحديد نقاط القوة وتعزيزها، والكشف عن جوانب القصور والعمل على تطويرها. فمع تزايد المنافسة في القطاع المصرفي وارتفاع مستوى التعقيد في العمليات المالية، أصبح من الضروري أن تعتمد البنوك على أنظمة متقدمة لإدارة المخاطر تضمن تحقيق التوازن بين الربحية والمحافظة على مستويات مقبولة من المخاطرة.

كما يمكن أن تسهم نتائج الدراسة في دعم متخذي القرار داخل البنوك في وضع سياسات أكثر فاعلية تتعلق بتخصيص رأس المال، وإدارة السيولة، وتقييم الجدارة الائتمانية، بما ينعكس إيجاباً على مؤشرات الاستقرار المالي. وعلى مستوى الجهات الرقابية، يمكن أن تقدم الدراسة مؤشرات عملية تساعد في تطوير آليات الإشراف المصرفي وتعزيز الامتثال للمعايير التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي السعودي، بما يدعم استقرار القطاع المصرفي في المملكة

١,٤. أسئلة الدراسة

ما أبرز أنواع المخاطر التي تواجه البنوك التجارية؟
ما مستوى تطبيق أنظمة إدارة المخاطر في البنوك التجارية؟
ما مستوى الاستقرار المالي في هذه البنوك؟
هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر والاستقرار المالي؟

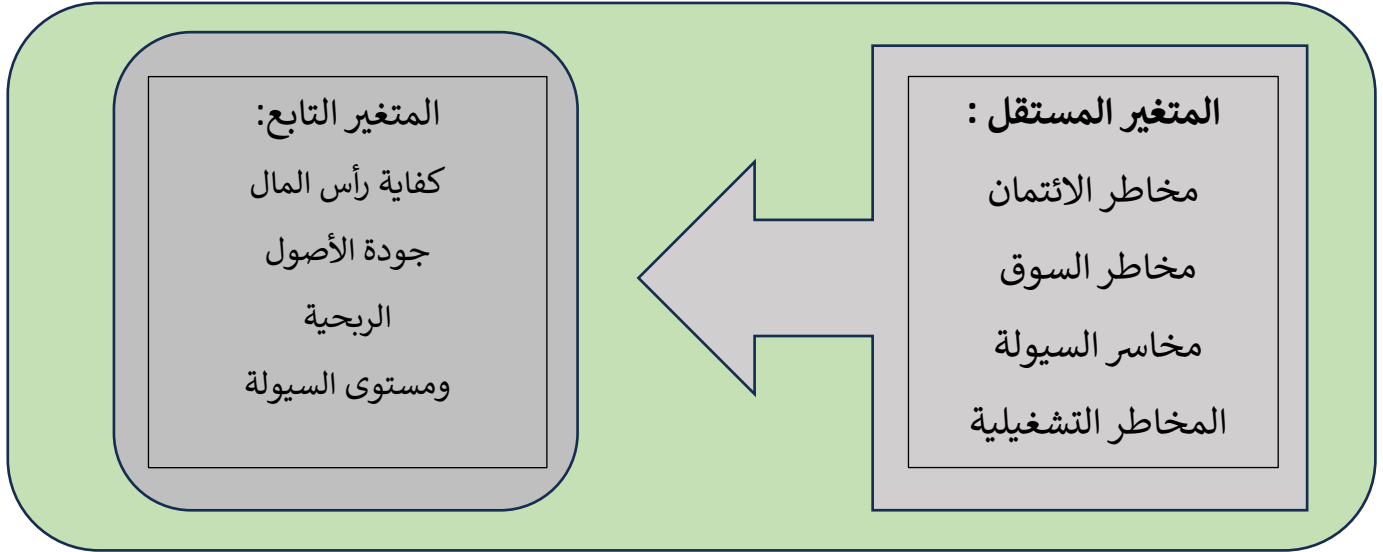
١,٥. أهداف الدراسة

التعرف على الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر المصرفية
تحديد أنواع المخاطر التي تواجه البنوك التجارية
قياس مستوى الاستقرار المالي في البنوك التجارية
تحليل العلاقة بين إدارة المخاطر والاستقرار المالي
تقديم توصيات تساهم في تعزيز متانة القطاع المصرفي

١,٦. فرضيات الدراسة

- H1 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر الائتمان والاستقرار المالي
- H2 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر السوق والاستقرار المالي.
- H3 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر السيولة والاستقرار المالي
- H4 تؤثر كفاءة نظام إدارة المخاطر إيجابيًا في تعزيز الاستقرار المالي

١,٧. نموذج الدراسة



١,٨. الدراسة الميدانية

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، نظرًا لملاءمته لطبيعة الموضوع، حيث سيتم جمع البيانات من خلال استبانة موجهة إلى عينة من موظفي البنوك التجارية، خاصة العاملين في إدارات المخاطر والائتمان والمالية. وسيتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، مثل معامل الارتباط والانحدار الخطي، لاختبار الفرضيات وقياس قوة العلاقة بين المتغيرات.

١,٩. مخطط المشروع

- الفصل الأول : الإطار العام للدراسة
- الفصل الثاني : الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية
- الفصل الثالث : الاستقرار المالي ومؤشراته في البنوك التجارية
- الفصل الرابع : الدراسة الميدانية وتحليل النتائج
- الفصل الخامس : النتائج والتوصيات.^١

¹ Basel Committee on Banking Supervision. (2011). Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems. Bank for International Settlements.

Basel Committee on Banking Supervision. (2019). Guidelines on credit risk management practices. Bank for International Settlements.

Hull, J. C. (2018). Risk management and financial institutions (5th ed.). Wiley.

Mishkin, F. S. (2019). The economics of money, banking, and financial markets (12th ed.). Pearson.

Schinasi, G. J. (2004). Defining financial stability. International Monetary Fund.

٢. الفصل الثاني: الدراسات السابقة

شهد موضوع إدارة المخاطر المصرفية والاستقرار المالي اهتمامًا متزايدًا في الأدبيات الاقتصادية والمالية، خاصة بعد الأزمات المالية العالمية التي أبرزت أهمية وجود أطر رقابية فعالة داخل البنوك التجارية. وقد أظهرت الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ أن ضعف أنظمة إدارة المخاطر وسوء تقدير التعرض للمخاطر الائتمانية والسوقية يمكن أن يؤدي إلى انهيارات مصرفية واسعة النطاق، مما يهدد استقرار النظام المالي بأكمله (Basel Committee on Banking Supervision [BCBS], 2011).

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن إدارة المخاطر لم تعد وظيفة تقليدية تقتصر على تقليل الخسائر، بل أصبحت جزءًا استراتيجيًا من عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسات المصرفية، حيث تسهم في تحقيق التوازن بين الربحية والمخاطرة وتعزيز الاستدامة أن الاستقرار المالي يرتبط ارتباطًا (Mishkin, 2019) كما يؤكد (Hull, 2018) المالية وثيقًا بقدرة البنوك على إدارة المخاطر بكفاءة، مما يعكس العلاقة المتبادلة بين سلامة الممارسات المصرفية ومتطلبات الاستقرار الكلي.

وانطلاقًا من ذلك، يعرض هذا الفصل أهم الدراسات السابقة المرتبطة بمتغيرات الدراسة، من خلال ثلاثة محاور رئيسية: الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل (إدارة المخاطر)، والدراسات المتعلقة بالمتغير التابع (الاستقرار المالي)، ثم الدراسات التي تناولت العلاقة بينهم

تناولت العديد من الدراسات مفهوم إدارة المخاطر باعتباره نظامًا متكاملًا يهدف إلى تحديد أن (Hull, 2018) المخاطر وقياسها ومراقبتها والتحكم بها ضمن حدود مقبولة. فقد أوضح

إدارة المخاطر في المؤسسات المالية تعتمد على استخدام نماذج كمية وأساليب تحليلية متقدمة لقياس مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، مؤكّداً أن البنوك التي تطبق هذه النماذج بفعالية تكون أقل عرضة للخسائر غير المتوقعة.

أن الإدارة السليمة للمخاطر (BCBS, 2011) كما أكدت لجنة بازل للرقابة المصرفية التشغيلية والائتمانية تمثل عنصراً أساسياً في تعزيز متانة البنوك، مشددة على أهمية وجود هيكل تنظيمي واضح لإدارة المخاطر، وتوافر نظم معلومات دقيقة، وتفعيل دور الرقابة الداخلية. وفي إطار تطوير المعايير الرقابية، أصدرت اللجنة إرشادات إضافية تعزز من دور (BCBS, 2019) إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في حماية النظام المصرفي من الأزمات.

إلى أن نجاح إدارة المخاطر (Greuning & Bratanovic, 2020) ومن جانب آخر، أشار يعتمد على مدى تكاملها مع الحوكمة المؤسسية وثقافة المخاطر داخل البنك، حيث إن غياب الالتزام الإداري قد يؤدي إلى فشل تطبيق السياسات الرقابية حتى وإن كانت مصممة بصورة جيدة.

وعلى المستوى المحلي، تؤكد تقارير الاستقرار المالي الصادرة عن البنك المركزي السعودي أن تعزيز أطر إدارة المخاطر في البنوك السعودية أسهم في رفع مستويات كفاية رأس المال وتحسين جودة الأصول، مما يعكس الأثر الإيجابي لتطبيق المعايير الاحترازية في دعم متانة القطاع المصرفي.

٢,٣. المتغير التابع

الاستقرار المالي بأنه الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً (Mishkin, 2019) عرّف على أداء وظائفه الأساسية بكفاءة، حتى في ظل الصدمات الاقتصادية، دون حدوث اضطرابات تؤثر في النشاط الاقتصادي الحقيقي. ويرى أن الاستقرار المالي يتحقق عندما تتمتع البنوك بمستويات كافية من رأس المال والسيولة، وتكون قادرة على إدارة مخاطرها بصورة فعالة.

إلى أن الاستقرار المالي مفهوم ديناميكي يرتبط (Schinasi, 2004) كما أشارت دراسة بقدرة النظام المالي على امتصاص الصدمات والتكيف مع المتغيرات دون الإخلال

بوظائفه الأساسية. وقد ركزت الأدبيات التطبيقية على عدد من المؤشرات لقياس الاستقرار المالي، من أبرزها نسبة كفاية رأس المال، ونسبة القروض المتعثرة، ومستوى السيولة، والربحية المستدامة.

وأوضحت تقارير لجنة بازل أن تعزيز رأس المال وفقًا لمقررات بازل III يسهم في زيادة قدرة البنوك على امتصاص الخسائر غير المتوقعة، وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي (BCBS, 2011). كما أكدت تقارير البنك المركزي السعودي أن ارتفاع نسب الرسملة والسيولة في البنوك السعودية يعكس متانة النظام المصرفي وقدرته على مواجهة التحديات الاقتصادية.

٢,٤. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع
ركزت العديد من الدراسات الحديثة على تحليل العلاقة بين إدارة المخاطر والاستقرار (Athanasoglou, المالي، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية. فقد توصلت دراسة إلى أن الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان تسهم في تحسين (Brissimis, & Delis, 2008) الأداء المالي للبنوك وتقليل احتمالية التعثر، مما ينعكس إيجابًا على استقرارها وجود علاقة إيجابية بين كفاءة إدارة (Tan & Floros, 2012) كما أظهرت دراسة المخاطر وربحية البنوك، مشيرة إلى أن تحسين جودة الأصول وتقليل القروض المتعثرة يؤديان إلى تعزيز الاستقرار المالي على المدى الطويل أن تبني إطار شامل لإدارة (BCBS, 2019) وفي السياق ذاته، أكدت إرشادات لجنة بازل المخاطر، يشمل اختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات، يسهم في تعزيز قدرة البنوك على مواجهة الصدمات الاقتصادية، وهو ما يعد عنصرًا أساسيًا في تحقيق الاستقرار المالي.

ورغم اتفاق غالبية الدراسات على وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين، إلا أن بعضها أشار إلى أن قوة هذه العلاقة تختلف باختلاف البيئة التنظيمية ومستوى الرقابة المصرفية، مما يعزز أهمية إجراء دراسات ميدانية في سياقات مختلفة لقياس طبيعة هذه العلاقة بدقة.

٢,٥ . الخاتمة

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أن إدارة المخاطر تمثل عنصرًا أساسيًا في تعزيز متانة البنوك التجارية، وأن الاستقرار المالي يعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة الأنظمة المطبقة لإدارة المخاطر. كما تؤكد الأدبيات أن تطبيق المعايير الدولية والالتزام بالرقابة المصرفية الفعالة يساهمان في تقليل احتمالية الأزمات وتعزيز ثقة المتعاملين في النظام المصرفي.

٩٠= ورغم تعدد الدراسات التي تناولت العلاقة بين إدارة المخاطر والاستقرار المالي، إلا أن الحاجة ما تزال قائمة لإجراء دراسات تطبيقية تركز على البيئة المصرفية المحلية، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقه من خلال تحليل ميداني يختبر طبيعة العلاقة بين المتغيرين في البنوك التجارية.^٢

² Athanasoglou, P. P., Brissimis, S. N., & Delis, M. D. (2008). Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability. *Journal of International Financial Markets, Institutions & Money*, 18(2), 121–136.

Basel Committee on Banking Supervision. (2011). *Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems*. Bank for International Settlements.

Basel Committee on Banking Supervision. (2019). *Guidelines on credit risk management practices*. Bank for International Settlements.

Greuning, H. van, & Bratanovic, S. B. (2020). *Analyzing banking risk: A framework for assessing corporate governance and risk management* (4th ed.). World Bank.

Hull, J. C. (2018). *Risk management and financial institutions* (5th ed.). Wiley.

Mishkin, F. S. (2019). *The economics of money, banking, and financial markets* (12th ed.). Pearson.

Schinasi, G. J. (2004). *Defining financial stability*. International Monetary Fund.

٣. الفصل الثالث: منهجية الدراسة

٣,١. المقدمة

٣,٢. التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث

٣,٣. تصميم البحث (بصلة البحثي)

٣,٤. مجتمع البحث وطرق وتقنيات أخذ العينات

٣,٥ . طريقة جمع البيانات

٣,٦ . أنواع البيانات

٣,٧ . إجراءات التحليل الإحصائي

٣,٨. الخاتمة

٤. الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج

٤,١ . المقدمة

٤,٢ . توصيف عينة الدراسة (الإحصائيات الوصفية لعينة البحث)

٤,٣ . اختبارات الصدق والثبات للاستبيانات

٤,٤. الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث (الإجابة على أسئلة البحث)

٤,٥. اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

٤,٦. الخاتمة

٥. الفصل الخامس: حدود البحث والتوصيات والاستنتاجات

٥,١. حدود الدراسة والدراسات المستقبلية:

٥,٢. توصيات الدراسة:

٥,٣. الخاتمة:

قائمة المراجع

الملاحق